مستمراً لكمية المياه المستغلة في الزراعة مع تناقص في كمية المياه اللازمة للدونم الواحد. ومن ناحية أخرى، فان الاحتياجات الصناعية للماء قد ازدادت بسرعة الى أن أصبحت تشكل حوالى ٨٪ من الاستهلاك الكلي. ومن المتوقع ان تزداد كمية المياه اللازمة لهذا الغرض زيادة كبيرة في ضوء التركيز الذي توليه الدولة للقطاع الصناعي، كذلك فان الاستهلاك السكاني للماء سيزداد بسرعة بسبب التوسع الأفقي في عدد المستوطنات والتحسن المستمر في مستوى المعيشة.

ومحصلة هذه التوقعات تتمثل في أن اسرائيل ستعاني عجزاً كبيراً في كمية المياه التي تحتاجها. وقد قدرت شركة مكوروت هذا العجز بـ (٢٥٠ ــ ٣٥٠) مليون متر مكعب خلال النصف الثاني من السبعينات[٦]. وأما خلال الثمانينات، فان المدير العام لمصلحة المياه يقدر العجز المتوقع بـ ٤٥٠ مليون متر مكعب[٧].

ويبين الجدول رقم (١٤) تقديراً لكميات المياه اللازمة للاستهلاك في سنة ١٩٨٥، حسبما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر التصحر والذي انعقد في نيروبي (كينيا) في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. وتتضح من هذا الجدول ضخامة العجز المتوقع في كمية المياه اللازمة بعد أن اتضح لنا ان الحد الأقصى للرصيد المائي المتوفر لاسرائيل في أواسط السبعينات كان بحدود ١٧٠٠ مليون متر مكعب.

الجدول رقم (١٤)
تقدير لكميات المياه المستهلكة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

	١٩٧٤	١٩٨٥
استهلاك المدن والصناعة	٤١٠	٧٠٠ ــ ٨٠٠
استهلاك الزراعة	١١٧٠	١١٧٠
خسائر وهدر	٦٠	١٣٠
المجموع	١٦٤٠	٢٠٠٠ ــ ٢١٠٠

Israel's Report to the U.N. Conference on Desertification Aug. 29-Sept. 9, 1977, Nairobi, Kenya.

أما المشكلة المائية الثانية في اسرائيل فهي احتمال تسرب المياه المالحة الى الأحواض المائية في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد. فقد تبين، خلال السبعينات، ان هنالك احتمالاً لزحف جبهات مائية مالحة من أكثر من جهة نحو الأحواض المائية الرئيسية في منطقة رأس العين والسهول الشمالية. ويعتقد أن الضخ الزائد من هذه الأحواض، بالاضافة الى النقص الشديد في ماء المطر في بعض المواسم، قد ساعدا على ابراز هذه المشكلة. ولذلك فقد لجأت شركة مكوروت الى حقن الأحواض المائية في أواسط البلاد بكميات كبيرة من الماء الفائض في موسم الأمطار الى باطن الأرض من أجل اعادة